

رقم الأمر التنفيذي 20-11

الوقف المؤقت لعمليات إخلاء المساكن بسبب عدم سداد الإيجار، استجابة لتفشي فيروس كورونا
(COVID-19)

في 8 مارس 2020، أعلنت حالة طوارئ بموجب النظام الأساسي لولاية أوريغون ORS 401.165 وما يليه بسبب التهديد الذي يشكله فيروس كورونا المستجد (COVID-19) المُعدي على الصحة العامة.

في 11 مارس 2020، أعلنت منظمة الصحة العالمية أن فيروس كورونا (COVID-19) وباء عالمي.

في 13 مارس 2020، أعلن السيد رئيس الولايات المتحدة على أن تفشي فيروس كورونا (COVID-19) هو بمثابة حالة طوارئ وطنية.

إن عدد الحالات المفترضة أو المؤكدة الحاملة لفيروس كورونا (COVID-19) يستمر في الارتفاع بشكل سريع بولاية أوريغون. في 8 مارس 2020، في الوقت الذي أعلنت فيه حالة طوارئ، كان هناك 14 حالة مفترضة أو مؤكدة في ولاية أوريغون. وحتى اليوم، توجد ما لا يقل عن 137 حالة وأربع وفيات.

لقد تسبب وباء COVID-19 بالفعل ومن المتوقع أن يستمر في التسبب في تباطؤ اقتصادي عالمي مستمر وانكماش اقتصادي كبير في ولاية أوريغون، مما يؤدي إلى صعوبات اقتصادية خطيرة للعديد من سكان ولاية أوريغون في شكل خسائر في الأجور وعدم القدرة على سداد النفقات المعيشية الأساسية للأسر، بما في ذلك الإيجار والتكاليف ذات الصلة.

وتؤدي عدم قدرة سكان أوريغون على دفع الإيجار وما يتصل به من تكاليف نتيجة لجائحة COVID-19 إلى زيادة احتمال الطرد من منازلهم، الأمر الذي يزيد بدوره من المصاعب الاقتصادية ومخاطر الحياة والصحة والسلامة بالنسبة لجميع سكان ولاية أوريغون.

ومن شأن إخلاء الأشخاص من منازلهم أن يؤدي إلى خطر إضافي يساهم في انتقال فيروس كورونا (COVID-19)، إذ من المرجح أن يكونوا أقل قدرة على ممارسة التباعد الاجتماعي المناسب اللازم لإبطاء انتشار فيروس كورونا (COVID-19) بين السكان.

وبموجب النظام الأساسي (ORS 401.175) (2)، تشمل صلاحيات الحاكم في حالات الطوارئ السيطرة على أنشطة الشرطة وإنفاذ القانون، بما في ذلك أنشطة جميع أفراد الشرطة المحلية وضباط السليم. وبموجب النظام الأساسي (ORS 401.188) (2)، تشمل صلاحيات الحاكم في حالات الطوارئ تحديد وتوجيه الأنشطة المتعلقة باستخدام المساكن وحفظها.

رقم الأمر التنفيذي 20-11
الصفحة الثانية

في هذا الوقت، فإن الوقف المؤقت في جميع أنحاء ولاية أوريغون على إجراءات إنفاذ القانون المتعلقة بعمليات الإخلاء السكنية لعدم سداد كلفة الإيجار والتكاليف ذات الصلة سيمنع سكان أوريغون الضعفاء اقتصادياً من الاضطرار إلى مغادرة منازلهم بحثاً عن مأوى مؤقت أو جديد، وسيجعل الأمر أكثر سهولة بالنسبة إليهم على مواصلة ممارسة التباعد الاجتماعي الفعال الذي يعتبر أمراً حيوياً للسيطرة على انتشار هذا الوباء. كما أنه يحافظ على موارد الإسكان ويساعد على الحد من المصاعب الاقتصادية وما يتصل بها من مخاطر تتعلق بالحياة والصحة والسلامة بالنسبة لسكان ولاية أوريغون.

وإذا لم تتخذ إجراءات فورية لوقف عمليات إخلاء المساكن بسبب عدم سداد كلفة الإيجار والتكاليف ذات الصلة، ستزداد فرص انتشار الفيروس بين الأشخاص المطرودين من منازلهم. وبالإضافة إلى ذلك، تتعرض ولاية أوريغون لخطر عدم استخدام الموارد السكنية المتوفرة بفعالية، وأن الآثار الاقتصادية الخطيرة بالفعل وغيرها من التداعيات بسبب وباء COVID-19 ستكون أسوأ بالنسبة للأشخاص الضعفاء من سكان ولاية أوريغون.

لذلك، يتم توجيهها وترتيبها بموجب هذا الآن على النحو التالي:

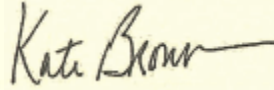
1. ويُحظر على موظفي إنفاذ القانون في ولاية أوريغون تقديم أو تسليم أو التصرف بناء على أي إشعار أو أمر أو أمر بإنهاء الإيجار أو ما يعادله أو أي إجراء قضائي، بموجب أو ناشئ عن النظام الأساسي ORS 105.105 إلى ORS 105.168، يتعلق بعمليات الإخلاء السكنية بسبب عدم سداد الإيجار.
2. ويعني مصطلح «عدم السداد»، كما هو مستخدم في هذا الأمر التنفيذي، أي عدم السداد على النحو الموضح في النظام الأساسي ORS 90.392(2)(أ) أو (ج)، أو ORS 90.394، أو ORS 90.630(1)(د) أو (10)، أو أي إنهاء بدون سبب بموجب النظام الأساسي ORS 90.427. جميع المصطلحات الأخرى المستخدمة في هذا الأمر التنفيذي لها نفس المعاني المبينة في الفصل 90 أو 105 من فصول ORS.
3. ليس في هذا الأمر التنفيذي ما يمنع ضباط إنفاذ القانون في ولاية أوريغون من تقديم أو تسليم أو التصرف بناءً على أي إشعار أو أمر أو أمر بإنهاء الإيجار أو ما يعادله أو أي إجراء قضائي، بموجب أو ناشئ عن النظام الأساسي ORS 105.105 إلى ORS 105.168، يتعلق بعمليات الإخلاء السكنية لأسباب غير عدم سداد الإيجار.
4. يخضع أي شخص يتبين أنه ينتهك هذا الأمر للعقوبات الموضحة في النظام الأساسي ORS 401.990.

رقم الأمر التنفيذي 20-11
الصفحة الثالثة

يتم إصدار هذا الأمر التنفيذي بموجب السلطة المخولة للحاكم بموجب النظام الأساسي 401.165 إلى 401.236. وعملاً بأحكام النظام الأساسي (ORS 401.192) (1)، تكون للتوجيهات الواردة في هذا الأمر التنفيذي قوة القانون ومأثره الكاملين، وتكون أية قوانين ومراسيم وقواعد وأوامر قائمة غير نافذة إلى حد تعارضها مع هذه الممارسة لصلاحيات الحاكم في حالات الطوارئ.

يسري هذا الأمر التنفيذي فوراً ويظل سارياً لمدة 90 يوماً ما لم يتم تمديده أو إنهائه في وقت سابق من قبل حاكم الولاية.

حرر في سالم، ولاية أوريغون في 22 مارس 2020.



كيت براون
حاكم الولاية

بتصديق من:

بيفرلي كلارنو
وزير خارجية الولاية